ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

تركيا من صفر مشاكل الى محور كل المشاكل

سركيس ابو زيد

عادت قطر الأبن المشاكس الضال الى حضن دول الخليج الفارسي في القمة الاستثنائية التي عقدت في الرياض وتعهدت فيها الدوحة بالتزام مسيرة اشقائها في دول مجلس التعاون. تتوجه الأنظار الان الى الجار المشاكس و الضال الذي بدأ يبحث عن طريق يعود فيه الى لعب الدور القوي الذي تصدره منذ ثلاث سنوات على خلفية الازمة السورية . يشعر اللاعب التركي انه محاصر نتيجة التطورات السياسية والامنية في المنطقة ، وينظر إليه نظرة المتهم بعدما دارت الشبهات حوله بسبب محاولاته لفرض الوصاية على حلفائه العرب وخطف دورهم التقليدي لاسيما مصر والسعودية من خلال دعمه قوى الانقلاب على النظام الرسمي السائد او الدفع بدول من الصف الثاني لتبوؤ الصدارة . لذلك بدأت تركيا بتحرك مزدوج باتجاه العراق والجزائر علها تعيد فتح القنوات العربية الخليجية .

هناك خطان متوازيا عملت عليهما الحكومة التركية ، الخط الأول هو زيارة أحمد داوود اوغلو رئيس الوزراء التركي إلى العراق وهي الزيارة الأولى من نوعها بعد تسلم العبادي لرئاسة الحكومة، والذي حمل فيه اوغلو عرضا تركيا الى الجانب العراقي يتضمن مساعدات تركية للعراق وتبادل المعلومات، وتدخلاً عسكريا ضد "داعش" التي تشكل ليس خطراً ارهابيا فحسب وإنما خطراً فكريا على تركيا والمنطقة

لكن الرد العراقي جاء متحفظاً بالنسبة الى عرض انقرة، خصوصا في مسألة التدخل العسكري . فالعراق في الوقت الحالي ليس بحاجة الى قوات امنية أضافية، وهو إن قبل لا بد من مراعاة الظروف الإقليمية والدولية التي لا ترتاح للتدخل التركي . من جهة اخرى طلب الجانب العراقي من انقرة أن يكون موقفها واضحا وشفافا في مسألة صادرات النفط وواردتها . كما طالبها العراق بتسليم مطلوبين مقيمين في تركيا من هذه الاسماء : طارق الهاشمي، نائب الرئيس السابق وصهره أحمد العبيدي، وحارث الضاري وعدنان الدليمي، لتسلمهم بغداد ويتم محاكمتهم. على الخط الموازي الثاني لتحرك اوغلو رئيس الوزراء التركي، كانت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الى الجزائر ، الذي طلب منها لعب دور الوسيط بين انقرة ومصر والسعودية والعراق والامارات وسوريا وايران، بعدما تكبد الاقتصاد التركي وبحسب تقارير صحفية خسائر قدرها اطراف بأكثر من ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ فقط

فعلى تركيا ان توقف كل اشكال الدعم للجماعات المتطرفة، ووقف التساهل مع ما يسمى "الاسلام السياسي" . في الوقت نفسه الجزائر يعرف مدى قدرة تركيا في لجم التطرف الاسلامي في العالم العربي وشمال افريقيا خصوصا، لذا طلبت من انقرة تعزيز التعاون الاستخباري والأمني والعسكري، وخصوصا فيما يتعلق بالمقاتلين المنضويين تحت صفوف "داعش"، الذين يعودون الى بلادهم، حيث تمسك المسؤولون الجزائريون بضرورة إيقاف تسلل مقاتلي "داعش" إلى ليبيا، ومراقبة تحركات تلك العناصر الارهابية على الحدود التركية، وإبلاغ السلطات الجزائرية بكل مايتعلق بهم من معلومات لوضع حد لحال الفوضى داخل ليبيا والنزاعات المسلحة، ولقطع الطريق على التدخل الغربي في ليبيا

الجانب الجزائري أبدى ترحيبا وقبولا في التوسط لدى الدول المعنية لتجاوز الخلاف وعودة الدفء الى العلاقات وخصوصا بعد المصالحة الاخيرة بين دول الخليج الفارسي وقطر ، لكن هذا القبول الجزائري كان مشروطا بعدة طلبات للدول المعنية في الاتفاق لقبولها عودة العلاقات مع انقرة

هذا التحرك له إشارات سياسية تعود الى شعور انقرة بضرورة التحرك وتقديم بعض التنازلات حتى لاتصبح معزولة نتيجة مواقفها المتصلبة، خصوصا ان الاتفاق الخليجي القطري وترتيب بيته الداخلي الخليجي سيعيد خلط الاوراق السياسية مجدداً في المنطقة، لذا كان على انقرة التحرك والبحث عن مصادر علاقات عربية جديدة في العراق وشمال افريقيا وإلى تلافي الخطأ الذي ارتكبها اردوغان في العام ٢٠١٣ .

تراقب تركيا بحذر المفاوضات الإيرانية الأميركية والتي تظهر تراجع الدور التركي بعد خسارته رهاناته على "الربيع العربي " خاصة في مصر وسوريا . وفي المقابل يتزايد النفوذ الإيراني الذي اصبح فاعلا ومؤثرا على اكثر من ساحة .

تقف تركيا حائرة مع ضياع وارباك في علاقاتها الإقليمية والدولية فهي خارج التحالف الدولي ضد الإرهاب وهي خارج التفاهمات العربية في الخليج الفارسي وهي خارج التسويات السلمية المرتقبة في العراق وسوريا ، فهل تصبح خارج الاستقرار داخل حدودها نتيجة تداعيات أزمات الجوار ورهاناتها الخاطئة التي حولت سياسة تركيا من " صفر مشاكل " الى محور كل المشاكل .

لهذه الأسباب أحرج "العنيد" حلفاءه.. الاسد باقٍ.. وثمن الحوار اليوم أقل كلفة...؟؟

ابراهيم ناصرالدين

حالة "الغضب" العارمة في صفوف قوى ١٤ آذار على رئيس حزب الكتائب امين الجميل بعد دعوته لفتح قناة اتصال مع النظام السوري، تفسر حالة الانفصال التام عن الواقع الاقليمي والدولي المتغير الذي تعيشه هذه المجموعة اللبنانية التي تصر على المكابرة، في وقت بات الحديث عن اسقاط النظام وراء جميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية بعد ان سلمت بالامر الواقع وباتت تبحث عن تأمين مصالحها خارج اطار اي رهان على استبدال الرئيس بشار الاسد ونظامه. فلماذا الاصرار على ابقاء لبنان بعيدا عن هذه "الواقعية" في التفكير، علما ان الحوار مع النظام السوري مفيد جدا على المستويين الامني والسياسي؟ فهل فقط الرئيس الجميل فهم تلك "المؤشرات"؟ وهل قوى ١٤ آذار لا تعلم بما يدور حولها؟

ليس الامر كذلك، بحسب اوساط سياسية في الثامن من آذار ، فالامر لا يتعلق بمدى ادراك الرئيس الجميل بهذه التحولات من عدمه، وليس الامر مرتبطا بالبحث عن خلفية وتوقيت كلامه، وعما اذا كان نجله سامي "غاضبا" او راض، وليس مهما الانتظار لمعرفة قدرة الجميل على المضي قدما بهذا التحول "المحرج" لحلفائه، أوالبحث عما اذا كان استراتيجيا او ظرفيا، أوكونه مرتبطا بالاستحقاق الرئاسي في محاولة من "العنيد" لتقديم نفسه كمرشح تسوية، فالاجابة عن هذه الاسئلة لا تقدم ولا تؤخر في المشهد العام المتحول في المنطقة، لكن الثابت حتى الان ان حزب الكتائب يبقى اكثر تحررا من تيار المستقبل في الاستدارة او اقله التعامل بواقعية مع التطورات، بينما "التيار الازرق" غير قادر على التحرر من مرجعيته السياسية السعودية التي "تكابر" حتى الان وتبحث عن تقليل الخسائر في ظل المناخات الاقليمية غير المؤاتية. فما هي هذه التحولات؟ وما هي مؤشراتها؟

اوساط ديبلوماسية غربية في بيروت تشرح هذا التحول بالقول، مسألة الرهان على اسقاط النظام السوري اصبحت وراء الجميع، ومن لا يريد الاعتراف بشرعيته، بات يقر بالامر الواقع، وكل الوقائع السياسية والميدانية تشير الى هذا الامر ، فالمبادرة الروسية تقوم على نظرية الحوار بين السلطات السورية والمعارضة، ما يعني الاقرار بان النظام باق على "الطاولة"، الصحف التركية تسخر يوميا من رئيس الحكومة التركية احمد داوود اوغلو بعد ان تحدث عن تغييرات اميركية استراتيجية في التعامل مع الازمة السورية، ووصفت حديثه عن اولوية اسقاط الرئيس السوري بشار الاسد بالوهم، فيما خطة المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا لحل الأزمة في سوريا، التي تسربت بعض تفاصيلها تشير رغم تناقضاتها الى مسلمة وحيدة تفيد بان الامم المتحدة ومن يقف وراءها من دول مؤثرة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية باتت تتعامل مع بقاء نظام الرئيس بشار الأسد كمسلمة غير قابلة لاي جدال، اقله خلال العامين المقبلين.

وتضيف تلك الاوساط، انه مهما اختلفت القراءات لمشروع دي مستورا، وبغض النظر عن نجاح تلك الخطة من عدمها، فان اصل المبادرة يقوم على ابقاء الحال على ما هو عليه، اي كل طرف يحكم المنطقة التي يسيطر عليها، والسيناريوهات المطروحة ان يبقى الأسد رئيساً في دمشق، وتشاركه المعارضة في الحكومة، وبعدها يدخل النظام في شراكة مع هذه القوى لقتال "داعش" و"جبهة النصرة" و"أحرار الشام" بصفتها تنظيمات ارهابية. وثمة سيناريو آخر يقوم على تجميد الوضع في هدنة لعامين، لكن يبقى النظام نفسه، والرئيس نفسه، وتترك المعارضة كما هي تدير مناطقها، دون اي ضمانة بان تحصل على الاسلحة، في وقت يرجح ان يستعيد النظام كامل قوته في هذه الفترة.

وتلفت تلك الاوساط الى ان هذه الخطة الاممية لا تنطلق من منطق قوة بل من منطق ضعف في ظل اعتقاد الدول الغربية بأن الجيش السوري سوف يتقدم في الأشهر القليلة المقبلة لسحق المعارضة في مدينة حلب ويفضل المسؤولون الاميركيون الذين لديهم خبرة في الشأن السوري منع الاسد من الحسم العسكري لان الامر سيكون كارثيا على المعارضة وسيعطي النظام اوراق قوة غير مسبوقة، ولذلك فان دعم الاستراتيجية الديبلوماسية للأمم المتحدة تجاه سوريا أصبحت بعيدة تماما عن فكرة تحقيق انجازات ضخمة هناك وينصب العمل على تقليل الخسائر، واختارت المنظمة الدولية الانطلاق من الأسفل إلى الأعلى بدلا من انتظار صفقة سياسية وديبلوماسية من أعلى الى أسفل، وبات دور الأمم المتحدة أكثر مرونة بحيث تنتهز الفرص للوساطة عند ظهورها بدلا من البحث عن صفقة ديبلوماسية كبيرة غير قابلة للتحقيق، وهي استراتيجية تعطي الأولوية لتخفيف النزاع عوضا عن بناء تسوية شاملة تعطي اجابة عن الأسئلة الصعبة حول مستقبل سوريا على المدى الطويل. وهذا يعني ان الاسد باق.

وليست خطة دي مستورا وحدها ما يوحي بان ثمة "طبخة" دولية لابقاء الازمة السورية مفتوحة، مع توزيع جغرافي للقوى لا يمس بوجود النظام السوري، ولكن يكرس اكثر فكرة "التقسيم الواقعي"، بحسب الاوساط، فالحرب الاميركية على "داعش" انتقلت الان الى مرحلة "تثبيت" حدود هذه الدولة اقله فوق الجغرافيا السورية، فمع مواصلة الغارات الجوية بين الحين والآخر على مناطق سيطرة "داعش" بدون إلحاق اي ضرر فعلي وحقيقي للتنظيم، رسمت قوات التحالف خطوطا حمراء للتنظيم دون المساس بحدود سيطرته الميدانية على جغرافيا تضم حوالى ٢٠٦ الاف و٦٩٩ كيلومترا مربعا، وما فعلته هذه القوى عمليا هو وقف زحف التنظيم باتجاه اربيل، وحالت دون حسمه لمعركة كوباني ، حفاظا على هذا "الكانتون" الكردي في سوريا .

وهذا يفتح الباب على مصراعيه امام المزيد من التقسيم والتفتيت، خاصة اذا ما نجحت "جبهة النصرة" بتعزيز سيطرتها على مناطق في ريف حلب بعد طرد مجموعات "جبهة ثوار سوريا" من هناك، وكذلك السيطرة على المزيد من المناطق الحدودية السورية في منطقة الجولان. اما ما يسمى بـ "الجيش الحر" فهو يتجه الى تعزيز سيطرته على المناطق المحاذية للأردن في محافظة درعا وسيكون له حصة كبيرة من هذه "الكعكة".

طبعا لا يتعلق النقاش بمدى نجاح هذه الاستراتيجيات، وانما بنمط التفكير الدولي القائم على مسلمة بقاء النظام في سوريا، وبحسب اوساط في الثامن من آذار ، شاركت في حوارات جانبية مع الكتائب، يدرك الرئيس الجميل بحكم خبرته الطويلة في التعامل مع النظام السوري ان "لعبة الوقت" كانت دائما في صالحه، فشراء المزيد من الوقت سيسمح للنظام بتثبيت مكانته، وهو يتمتع بمزايا عديدة تساعده على ذلك، اهمها تماسك الاقتصاد، وتماسك الجيش والصيني والايراني الذي يمنع أي محاولة للمساس بإسقاط النظام من الخارج ، فضلا عن تفكك المعارضة "المعتدلة" وضعفها نتيجة ارتهانها لمصالح دول في المنطقة ساهمت خلافاتها في افقادها مصداقيتها على الارض، وفتح المجال لتنامي الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جبهة النصرة "وداعش".

هذه المعطيات، ليست خافية على أحد، تضيف اوساط ٨ آذار، وما قاله الرئيس الجميل يعبر عن واقعية لن تتمكن الحكومة اللبنانية من الهروب منها عاجلا ام اجلا، فملف اللاجئين السوريين، وقضية الجنود المختطفين، والحرب على الارهاب، كلها ملفات شائكة لن تحل دون تنسيق يجري اليوم من تحت "الطاولة"، ولكن مع مرور الوقت، وفي ظل تنامي ثقة النظام السوري بقدراته، لن تبقى الامور على حالها وسيحتاج "عتاة" المكابرين في ١٤ آذار الى "سلم" للنزول عن "الشجرة"، وتبقى دعوة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله للاستفادة من موقع الحزب في سوريا، مخرجا لائقا لـ "فتح" "ابواب" ندية للحوار، بدل الانتظار، دون ضمانات بان لا تكون الشروط السورية في المستقبل اكثر تشددا.

النووي الإيراني والكيد السعودي

د.تركي صقر

من العبث الاعتقاد أنّ من أولى اهتمامات حكام السعودية، القضاء على الإرهاب أو هزيمة "داعش" وغيره من التنظيمات المنبثقة عن "القاعدة" والتي ولدت وترعرعت عملياً في أحضانهم، حيث لا اهتمام لدى نظام آل سعود راهناً سوى تخريب أي اتفاق حول النووي الإيراني. وقد لهثت الديبلوماسية السعودية طوال الفترة الماضية وراء عواصم القرار الدولي لثنيها عن توقيع الاتفاق النووي مع طهران، وراحت تقدم في سبيل ذلك الإغراءات المختلفة. ففي باريس وعشية الجولة الأخيرة من محادثات ٥+١ في فيينا، حاول وزير الخارجية سعود الفيصل ممارسة أقصى الضغوط لكي تمتنع فرنسا عن التوقيع على الاتفاق، ولوح بوقف صفقات شراء الأسلحة الفرنسية وهي بعشرات المليارات، فوضع بذلك حكومة هولاند بين المطرقة والسندان، مطرقة الغضب الأميركي وسندان خسارة صفقات هائلة يمكن أن تنعش الاقتصاد الفرنسي المتهالك.

وفي موسكو، أعاد الفيصل إغراءات بندر بن سلطان السابقة في شأن السلاح والنفط، مستغلاً العقوبات الاقتصادية الغربية والأميركية على روسيا، على خلفية الأزمة الأوكرانية. وركز الفيصل على التعاون المشترك في اجتماعات "أوبك" القادمة للحيلولة دون مزيد من تخفيض أسعار النفط، ما يمنع تدهور العملة الروسية وإحداث انهيارات في الاقتصاد الروسي وذلك مقابل أمرين اثنين: الأول، أن تخفف موسكو من حماسها وسرعة حركتها في اتجاه إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، والثاني، أن يشمل الحلّ السياسي في سورية الذي تمسك موسكو بخيوطه حالياً، تشكيل هيئة حكم انتقالي طبقاً لجنيف١، وبالتفسير السعودي.

وفي ما يوحي بأنه إخفاق للوزير السعودي، كما أخفق من قبله بندر بإغراءاته، لم يحضر الفيصل بعد محادثات أجراها مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، المؤتمر الصحافي المشترك، ما يعدّ خروجاً عن التقاليد الديبلوماسية المعروفة، وصدر بعد المحادثات موقف روسي قوي يدعو إلى إنجاح مفاوضات فيينا.

بات معروفاً أنّ السعودية لا تريد أن تمضي المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني إلى نهايتها السعيدة، وهي تعمل جهاراً نهاراً على إفشالها، والتقى كيدها وحقدها الأسود مع العداء "الإسرائيلي" ومع الامتعاض التركي، وباتوا يعملون في السرّ والعلن تحريضاً وتشكيكاً، لعرقلة المفاوضات وزرع الألغام في طريقها. ومن الواضح أنّ هناك تحالفاً "إسرائيلياً" - سعودياً يسعى في هذا الاتجاه، وهو يمتد من الرياض إلى تل أبيب، وصولاً إلى أنقرة. فحكام السعودية ناقمون على إدارة أوباما حتى الآن، لأنها لم تنفذ عدوانها ضدّ سورية وقبلت بالتراجع عنه لقاء تدمير السلاح الكيمياوي السوري. وزاد من غضب السعودية ونقمتها، اللقاء الذي جمع الطرفين الأميركي والإيراني في عمان لبحث الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، فهي تعتبر أنّ أي اتفاق بين الجانبين سيكون بمثابة تقوية لإيران على حساب المملكة، ما سيؤثر على انفرادها في زعامة المنطقة والعالم الإسلامي، لذلك تترقب المملكة بفارغ الصبر فشل المفاوضات الجارية أو وصولها إلى حائط مسدود.

أما النسبة إلى حكومة تل أبيب، فإنّ عداءها مزمن تجاه إيران وثورتها وملفها النووي، وهي لا تخفي معارضتها لأي اتفاق مع إيران، وقد وصل الأمر برئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو إلى القول على منبر الأمم المتحدة أنّ "داعش" وإيران وجهان لعملة واحدة، وهو لا يألو جهداً مع اللوبي الصهيوني في أميركا لتحريض أعضاء الكونغرس، ولا سيما الجمهوريون، للضغط على أوباما كي يقطع الحوار مع إيران ويعود إلى فرض مزيد من العقوبات على طهران أو التلويح بالخيارات العسكرية، بل وتوجيه ضربة لتدمير البرنامج النووي الإيراني، وفق ما يرغب ويسعى إليه نتنياهو دائماً.

أما الحكومة التركية، فلها حسابات خاصة تتعلق بالأوهام السلطانية لأردوغان الذي يتحين الفرصة لكي يتقرب من التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، عبر التدخل البري فتوافق الإدارة الأميركية مضطرة على شروطه بالانضمام إلى التحالف الدولي وفي مقدمها شرطان: الأول إقامة منطقة آمنة ومناطق حظر جوي في شمال سورية، والثاني أن تشمل ضربات التحالف قصف مواقع الجيش السوري. لذلك يرى أردوغان أنّ التوصل إلى أي اتفاق مع إيران، أو حصول أي تفاهم أميركي إيراني، قد يؤدي إلى إلغاء التحالف الدولي فكرة توجيه ضربات عسكرية إلى الجيش السوري، كما تطالب حكومة أردوغان وبعض دول الخليج الفارسي.

قد لا يتم التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني في الموعد النهائي المحدّد بسبب ألغام توضع في كل مرة، وقد يتم تحديد مواعيد جديدة، لكنّ ما ظهر جلياً في هذا السياق، هو التحرك السعودي الكيدي المخرب متحالفاً مع الموقف "الإسرائيلي" المعادي. وقد بدت السعودية وتركيا وكيان العدو "الإسرائيلي" أكثر الأطراف الموتورة والمأزومة من نجاح المفاوضات النووية الإيرانية، وبات حلف مملكة آل سعود مع العدو "الإسرائيلي" مفضوحاً ومكشوفاً، ينطلق من تغذية التوتر مع إيران لأنه، وفق حساباته، يطيل من عمر العرش السعودي، ويوفر له الفرصة لتوسيع نفوذه وتكريس زعامته، ويشكل فزّاعة دائمة لجذب دول المنطقة إلى صفّه، كما يغطي بالنسبة إلى حكومة العدو، على الخطر الفعلي المتمثل في الترسانة النووية "الإسرائيلية" ويحرف الصراع في المنطقة ليكون صراعاً مذهبياً وعرقياً مع إيران، بدلاً من الكيان الصهيوني أو التنظيمات الإرهابية، وهو ما يبدو المشترك الأهم في هذا الحلف الشيطاني.

مستقبل المقاومة الاسلامية في العراق

صبيح الكعبي

لاحت في الأفق روائح التآمر وجرائم الأنتقام على ثلة مؤمنة ارتضت لنفسها ان تكون خط الدفاع ونقطة الأنطلاق لعراق حر بعيدا عن الأحتلال وأجندات الجريمة بقيادة العالم القوي الذي يريد ان يفترس فريسته وينهش بها مخالب الغدر لتكون طوع امره وتحت ظل خيمته وهذا ماحذرنا منه مرارا لأبطال المقاومة العراقية الذين اسسوا منظماتهم في وجود الأحتلال الأمريكي بهدف إخراجه وتحرير البلاد من أقدامه لعراق مستقل بعيدا عن الوصاية ينعم بخيراته ويعيش حالة من الأمن والأطمئنان بالوان قوس قزحه الزاهية التي اسست على ضؤها الدولة العراقية بمايقارب المائة عام ، وقد لعبت دورا كبيرا في طرد المحتل من ارض العراق وسارعت بانهاء وجوده بعمل سياسي وآخر عسكري كبدت المحتل خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات من خلال مارأيناه في افلام بثتها عبر مواقعها المختلفة ، وتواصل مسيرتها في حرب اخرى غير معلنة مع القاعدة وأذناب المجرمين من مسميات عديده ارادت ان تهدم بناء البلد وتوئد تجربته الديمقراطية وتعيده لعصر الشمولية والأقتتال الطائفي ، عملت بجد وأخلاص ما مطلوب منها دون مئة أو تميز وبقت خارج أطار السلطة تساند العملية السياسية ولاتنغمس بفسادها تحملت جراء ذلك الكثير من التهم وأباطيل القول ، سؤال يدور في الذاكرة الى أين تتجه هذه المقاومة بعملها ؟؟ للأجابة شقين منفصلين الأول يتعلق بماهية الفكرة من إنشائها والهدف من بقائها ، العراق يتعرض لهجمات متواصلة وبجلابيب مختلفة وهو بحاجة لبناء عقائدي يجنبه المنزلق ويبعده عن الضمور فالقوات المسلحة منذ تاسيسها بعد السقوط وتحت حراب الأحتلال لم تكن بشكلها الوطني المعروف نخرتها المحسوبية والمنسوبية والفساد الأداري والتيارات الطائفية بعيدا عن المهنية ، أربك وضعها ووضعها بعيدا عن الأهداف المرجوة من تأسيسها وبذلك عمل البعض على الترقيع وشل الفتق الذي اصابها وهذا بالطبع لم يجد حلا ولن يداوي جرحا مرت بأخفاقات كثيرة دفعت الكثير من عناصرها والأبرياء للشهادة برغم تضحياتها وشجاعة رجالها لعقد من الزمن مضى، دور المقاومة معينا للمساعدة وجزء لايتجزء منها وظهيرا قويا لها ، الشق الثاني يكمن بانها شيعية بحته أي محسوبة لطائفة دون اخرى وهذا شكل لدى البعض من الطرف الأخر برغم وجود الكثير من المسميات لديهم إلا ان عينهم بقت مفتوحة على هؤلاء الذين سطروا الملاحم والبطولات في ساحات العراق المختلفة وقدموا قرابين الشهداء دفاعا عن الوطن وترابه ، بعد الأنتصارات المتوالية لهم تصاعدت الأصوات منددة بهم ومستغيثة منهم لالشيء سوى عوامل الحقد المتأصلة في النفوس ، وما تقرير الأمارات بادراج البعض منها ألا واحدة من محاولات التسقيط وإنهاء دورها ليأتي الصوت الآخر من قوات التحالف الدولي منددا ايضا بمسميات المقاومة وضرورة إنهاء عملها وتحيدها ، يسعون جاهدين لنهاية هذا الخط الثوري الذي يقلقهم وجوده وبشتى الطرق ، سؤالنا ماذا أعدت المقاومة العراقية لمستقبلها في ظل هذا التوجه المحموم أولا ، وثانيا لو ان العملية السياسية اكتمل بناءها وصلب عودها واستقر وضع البلد ؟؟؟؟ بحاجة لدراسة معمقة من قادة المقاومة للأجابة عن هذين السؤالين .